SEBHA UNIVERSITY CONFERENCE PROCEEDINGS, VOL.5 NO. 2 2026
DOI: 10.51984/Y2DAGY26

وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings
Confrence Proceeeding homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS

التحديات التشريعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية من جنوب الصحراء الكبرى عبر شمال أفريقيا

مالكي آسيا

جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس 41000، الجزائر

الملخص

شهدت الهجرة غير الشرعية من دول جنوب الصحراء الكبرى نحو أوروبا تزايدًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت دول شمال أفريقيا مثل ليبيا، الجزائر، وتونس مناطق استقرار للمهاجرين بدلاً من كونها مجرد مناطق عبور. هذا التحول يرجع إلى العديد من العوامل مثل النزاعات المسلحة والفقر والبطالة، التي تدفع سكان جنوب الصحراء الكبرى إلى البحث عن حياة أفضل في الشمال. فضلاً عن ذلك فإن غياب الاستقرار السياسي في بعض هذه الدول ساهم في زيادة تدفق المهاجرين إلى مناطق شمال أفريقيا. في مواجهة هذه الظاهرة اتخذت دول شمال أفريقيا خطوات تشريعية مهمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية. تم تشديد العقوبات ضد مهربي البشر مع سن قوانين تجرم التهريب والاتجار بالبشر، كما تبنت بعض الدول سياسات تقيد إقامة المهاجرين غير الشرعيين وتحث على ترحيلهم أو عودتهم الطوعية إلى بلدانهم الأصلية. علاوة على ذلك بدأت بعض دول شمال أفريقيا في التعاون مع الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية الأخرى لتعزيز التنسيق في مكافحة الهجرة غير الشرعية. يشمل ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية وتدريب القوات الأمنية على مكافحة شبكات التهريب. هذه التشريعات تمثل خطوة هامة نحو الحد من الهجرة غير الشرعية، لكنها بحاجة إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي لضمان نجاحها وذلك من خلال توفير حلول تنموية للمهاجرين في بلدانهم الأصلية، مما يقلل من دوافع الهجرة.

الكلمات المفتاحية:

الردع
التعاون الدولي
الهجرة غير الشرعية
مكافحة

The Legislative Challenges to Combat Sub-Saharan Illegal Migration through North Africa

Malki Assia

Mohamed Cherif Messaadia University - Souk Ahras 41000, Algeria

ABSTRACT

Illegal migration from sub-Saharan countries to Europe has seen a marked increase in recent years, with North African countries such as Libya, Algeria and Tunisia becoming areas of stability for migrants rather than just transit zones. This shift is due to many factors such as armed conflicts, poverty and unemployment, which push sub-Saharan Africans to seek a better life in the North. In addition, political instability in some of these countries has contributed to an increase in the flow of migrants to North Africa. In response to this phenomenon, North African countries have taken important legislative steps to combat illegal migration. Penalties against human smugglers have been increased, laws have been enacted that criminalise smuggling and human trafficking, and some countries have adopted policies that restrict the stay of irregular migrants and encourage their deportation or voluntary return to their countries of origin. Moreover, some North African countries have begun to cooperate with the European Union and other African countries to enhance coordination in the fight against irregular migration. This includes sharing intelligence and training security forces to combat smuggling networks. These legislations represent an important step towards curbing irregular migration, but they need continued support from the international community to ensure their success by providing development solutions for migrants in their countries of origin, thereby reducing the incentives for migration

Keywords:

Deterrence
Illegal Migration
International Cooperation
Treatment
Illegal Migration
Prevention

1. المقدمة

تعد الهجرة غير الشرعية من جنوب الصحراء الكبرى عبر شمال أفريقيا من الظواهر المتصاعدة التي تشكل تحديًا قانونيًا وأمنيًا للدول المعنية. فخلال العقود الأخيرة تحولت دول شمال أفريقيا التي كانت مجرد مناطق عبور للمهاجرين القادمين من دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى مناطق استقرار

*Corresponding author:
E-mail addresses: a.malki@univ-soukahras.dz

Article History: Received 28 February 2026 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026

مؤقت أو دائم لهم. يعود هذا التحول إلى عوامل متعددة منها: تشديد السياسات الأوروبية للحد من الهجرة وغياب الاستقرار السياسي في بعض دول شمال أفريقيا، إلى جانب تزايد تدفقات المهاجرين بسبب الفقر، النزاعات المسلحة والتغيرات المناخية التي أثرت على سبل العيش في دول المنشأ.

إن مواجهة هذه الظاهرة تفرض تحديات تشريعية كبرى حيث تسعى دول شمال أفريقيا إلى تطوير أطرها القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال سن قوانين تعاقب شبكات التهريب وتنظيم إقامة المهاجرين غير الشرعيين، فضلاً عن التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي ودول المنشأ لوضع سياسات أكثر فاعلية. ومع ذلك تبرز معضلات قانونية تتعلق بضرورة تحقيق التوازن بين التدابير الردعية واحترام حقوق الإنسان، وضعف التنسيق القانوني بين دول المنطقة مما يستدعي مراجعة التشريعات وتطوير أطر تعاون إقليمي ودولي أكثر كفاءة.

يرتكز هذا البحث على تحليل الأطر التشريعية الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية في دول شمال أفريقيا، مع الاستناد إلى القوانين الداخلية الجزائرية والاتفاقيات الثنائية والدولية ذات الصلة. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة القوانين والتشريعات المنظمة لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن لرصد أوجه القصور والاختلافات بين التشريعات الوطنية.

يهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة علمية معمقة للتحديات التشريعية التي تواجه دول شمال أفريقيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية من جنوب الصحراء الكبرى، واقتراح حلول قانونية وإجرائية لتعزيز الأطر التشريعية والتعاون الإقليمي بما يحقق توازناً بين مكافحة الظاهرة واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، تطرح الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي: **ما مدى فعالية التشريعات الوطنية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية من جنوب الصحراء الكبرى، وما هي أبرز التحديات القانونية التي تواجهها مقارنة بدول أفريقية أخرى في تحقيق توازن بين التدابير الردعية واحترام الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد الخطة التالية:

المحور الأول: آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (هجرة الأفارقة)

المحور الثاني: التحديات التشريعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في شمال إفريقيا (الجزائر نموذجا) و الإصلاحات الممكنة لمعالجتها

المحور الأول: آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (هجرة الأفارقة)

فتحت الدولة الجزائرية ملف الهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية بعد تزايد أعداد المهاجرين الأفارقة الوافدين إليها حيث تم تسجيل حوالي 20 ألف مهاجر من جنسيات متعددة، وقد شكل هذا التوافد مصدر قلق للسلطات الجزائرية إذ اعتبرته نزوحًا كثيفًا لم تشهده دول شمال إفريقيا من قبل. وقد واجهت الطبقة السياسية ردود فعل سلبية حيال هذه الظاهرة حيث اعتبر رئيس حزب التجمع الديمقراطي أن الهجرة غير الشرعية تمثل تهديدًا للدولة والمجتمع، وذلك بسبب تفشي الجريمة والتهريب والانحرافات الأخرى المرتبطة بها. في ذات السياق صرح وزير الخارجية الجزائري السابق السيد عبد القادر مساهل بأن المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين يشكلون تهديدًا للأمن الوطني، وأن الدولة تعمل على محاربة الشبكات الإجرامية الدولية المتورطة في تهريب هؤلاء المهاجرين بالتواطؤ مع عصابات محلية.

هنا يظهر التناقض في سياسة الدولة تجاه الهجرة غير الشرعية حيث تتمسك بحقوق الإنسان في إدماج المهاجرين وتوفير تسهيلات لهم للتأقلم مع الوضع الحالي من جهة، وفي نفس الوقت تتعامل مع هؤلاء المهاجرين باعتبارهم تهديدًا للأمن الوطني والاستقرار بسبب تفشي الجريمة وتهريب البشر من جهة أخرى. وقد تم اتخاذ قرار بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم لحمايتهم من الاستغلال في العمل القسري أو غير المصرح به. كما أكدت السلطات حرصها على التعامل مع هذه الظاهرة بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية. [1]

أولا: الأليات التشريعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (هجرة الافارقة)

مع تزايد وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر تبنت الدولة الجزائرية مجموعة من الآليات بهدف الحد من هذه الظاهرة، ومن بين هذه الأليات نجد الأليات القانونية.

في إطار جهودها الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، اعتمدت الجزائر منظومة قانونية متكاملة من أبرزها القانون رقم **11/08** المتعلق بتنظيم دخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم داخل الإقليم الوطني. ويضع هذا القانون إطارًا تشريعيًا دقيقًا يحدد شروط دخول الأجانب وإقامتهم بصفة قانونية، كما يوضح الإجراءات الواجب اتباعها لضمان الامتثال للقواعد المنظمة لهذا الشأن. وتنص المادة الرابعة منه على أن" :**يخضع الأجنبي فيما يخص دخوله إلى الإقليم الجزائري و إقامته به وتنقله لاستيفاء الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ونصوصه اللاحقة.** "[2]

وبناءً على ذلك، فإن أي دخول أو إقامة أو تنقل للأجانب داخل الجزائر دون الالتزام بالأحكام القانونية المحددة يُعد انتهاكًا للقانون، ما يترتب عليه تصنيف المعنيين ضمن فئة المهاجرين غير الشرعيين، وبالتالي إخضاعهم للعقوبات المقررة في قانون العقوبات الجزائري. ويعكس هذا الإطار القانوني التوجه الحازم للسلطات الجزائرية في تنظيم وضبط تدفقات الهجرة بما يتماشى مع مقتضيات الأمن الوطني واحترام الالتزامات الدولية في هذا المجال. [3]

في إطار تعزيز المنظومة القانونية الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، أدخل المشرّع الجزائري تعديلات جوهرية على قانون العقوبات سنة 2009، تضمنت إدراج أحكام جزائية تهدف إلى تجريم ومعاقبة المهاجرين غير الشرعيين. ومن بين هذه الأحكام نصت المادة **175مكرر 1** على أنه" :**دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة تتراوح بين 20.000 دج و60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء احتجازه في أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية مزيفة أو باستخدامه وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتحايل على تقديم الوثائق الرسمية المطلوبة أو التهرب من الإجراءات القانونية المقررة وفق القوانين والأنظمة السارية. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود."** [4]

تعكس هذه التعديلات النهج الصارم الذي انتهجته الجزائر في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال فرض عقوبات رادعة تهدف إلى الحد من مغادرة الأفراد للإقليم الوطني بطرق غير قانونية، بما يساهم في تعزيز سيادة الدولة على حدودها ومكافحة شبكات التهريب والتزوير.

في إطار تعزيز جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية والتصدي لشبكات تهريب المهاجرين أدرج المشرّع الجزائري في قانون العقوبات تدابير عقابية صارمة تستهدف هذا النوع من الأنشطة الإجرامية. وقد خصص القسم الخامس مكرر **02**لمعالجة هذه الظاهرة تحت عنوان "**تهريب المهاجرين**"، حيث جاءت المواد من **303**مكرر**30** إلى **303** مكرر**40** لتضع إطارًا قانونيًا شاملاً يهدف إلى قمع تهريب المهاجرين والحد من تداعياته.

وفي هذا السياق عرّفت المادة **303**مكرر**30** جريمة تهريب المهاجرين على النحو التالي" :**يعد تهريبًا القيام بتدابير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص، بهدف الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى**[4] ".ويعكس هذا التعريف التوجه التشريعي نحو تجريم جميع الأفعال التي تسهل الهجرة غير النظامية مقابل مكاسب مادية أو غيرها من المنافع.

إلى جانب العقوبات المقررة لمهربي المهاجرين تضمن التشريع الجزائري أيضًا إجراءات قانونية صارمة بحق الأجانب الذين يدخلون الإقليم الوطني بطرق غير مشروعة، ومن بين هذه الإجراءات **الترحيل** الذي يُطبق على الأفراد الذين يشكل وجودهم تهديدًا للأمن العام أو مصالح الدولة، و**الطرد** الذي يُنفذ ضد من لم يستوفِ شروط الدخول، إضافة إلى **الإبعاد** الذي يُتخذ في حق الأجانب غير الحائزين على تأشيرة دخول صالحة إلى الجزائر.

ورغم الطابع الردعي لهذه الإجراءات فقد أحاطها المشرّع بجملة من الضمانات القانونية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان، وذلك وفقًا للالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر، مما يحقق توازنًا بين مقتضيات الأمن الوطني واحترام المعايير الدولية لحقوق المهاجرين .[5]

وتجدر الإشارة إلى أن جريمة تهريب المهاجرين تُصنَّف ضمن الجرائم المنظمة التي أفرد لها المشرّع الجزائري أحكامًا إجرائية خاصة ضمن قانون الإجراءات الجزائية، سواء خلال مرحلة التحريات الأولية أو أثناء المحاكمة. ويهدف هذا الإطار التشريعي إلى تعزيز سلطات الجهات المختصة وتوسيع صلاحياتها في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، بما يضمن فعالية أكبر في مكافحتها والحد من تداعياتها الأمنية والاجتماعية .[3]

ثانيا: الأليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (هجرة الافارقة)

ضمن مساعيها المبذولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، أولت الأجهزة الأمنية الجزائرية اهتمامًا بالغًا بهذه الظاهرة، حيث سخّرت كافة الوسائل المادية والبشرية الضرورية للتصدي لها. وتضطلع مختلف الفروع الأمنية بما في ذلك قوات الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني وحرس الحدود، إضافة إلى عناصر الأمن الوطني بدور محوري في الحد من تدفقات الهجرة غير النظامية عبر الأراضي الجزائرية.

وفي هذا السياق تؤدي القوات البحرية الجزائرية باعتبارها خط الدفاع الأول في مواجهة الظاهرة دورًا مزدوجًا يتمثل في التصدي لعمليات الهجرة غير الشرعية، وتقديم الدعم الإنساني الضروري لإنقاذ المهاجرين المعرضين للخطر في المياه الإقليمية الجزائرية. فهذه القوات تقوم بعمليات الإنقاذ للمهاجرين الذين يحاولون عبور البحر المتوسط بواسطة قوارب غير آمنة، حيث يتم نقلهم إلى الشواطئ الجزائرية وتقديم الرعاية الطبية لهم قبل إحالتهم إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات القانونية والقضائية اللازمة.

أما قوات الدرك الوطني فتتبنى جملة من التدابير الهادفة إلى مكافحة الظاهرة، من بينها:

- تعزيز الرقابة الأمنية على نقاط الانطلاق والإبحار، مع التركيز على جمع وتحليل المعلومات الاستعلاماتية.
- إنشاء وحدات بحرية متخصصة تابعة للدرك الوطني لمواجهة شبكات تهريب المهاجرين.
- تشديد المراقبة على الشواطئ المهجورة التي تُستخدم كنقاط انطلاق غير قانونية.
- اعتماد مخطط وقائي يستهدف تحسيس الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية عبر حملات توعوية منتظمة.

وفي السياق ذاته تبذل المديرية العامة للأمن الوطني جهودًا مكثفة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتشمل هذه الجهود:

- فرض رقابة صارمة على ورشات النجارة التي يُشتبه في استخدامها لصناعة القوارب الخشبية الموجهة لعمليات الهجرة غير النظامية.
- تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية المختصة في التصدي لهذه الظاهرة.
- إنشاء **الجهاز المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية** والذي يتفرع عنه فرق متخصصة في الولايات الحدودية لتعزيز آليات التدخل الأمني.
- تنظيم حملات تحسيسية موجهة للشباب بهدف توعيتهم بالمخاطر القانونية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية.

تعكس هذه الإجراءات المقاربة الأمنية الشاملة التي تتبعها السلطات الجزائرية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي ترتكز على الجمع بين التدابير الوقائية والردعية، مع الالتزام بالمعايير الإنسانية في التعامل مع المهاجرين الذين يتم إنقاذهم داخل الإقليم الوطني. [5]

ثالثا: الآليات السياسية والدبلوماسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (هجرة الافارقة)

تولي الجزائر أهمية كبيرة في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لا سيما تلك القادمة من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي هذا السياق، قامت الجزائر بتنفيذ جهود دبلوماسية هامة بهدف التصدي لهذه الظاهرة، خاصة مع تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول إفريقية عبر أراضيها نحو دول الشمال. ومن أبرز هذه الجهود، قامت الجزائر بإبرام اتفاقيات مع دول أوروبية تهدف بشكل خاص إلى ترحيل المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين الذين تم توقيفهم في الجزائر أو في دول العبور الأوروبية. هذه الاتفاقيات تسعى إلى تيسير عمليات الترحيل وتأمين عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بطريقة قانونية وآمنة.

كما عملت الجزائر على تعزيز مشاركتها في المنظومة الدولية من خلال مصادقتها على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، الذي تم تبنيه كمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000. هذا البروتوكول يركز بشكل خاص على مكافحة تهريب المهاجرين، الذين غالبًا ما يكونون ضحايا شبكات التهريب، وبالتالي يعزز من التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة.

في إطار جهودها لمكافحة الهجرة غير الشرعية القادمة من دول جنوب الصحراء، دخلت الجزائر في سلسلة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع دول أوروبية تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة شبكات التهريب وتوفير الدعم اللوجستي الضروري لتوفير حلول عملية للحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين. هذه الاتفاقيات تشمل التدريب والمساعدة التقنية، فضلاً عن الدعم في مراقبة الحدود وتنفيذ الإجراءات الأمنية.

على الصعيد الإقليمي، تبذل الجزائر جهودًا كبيرة لتعزيز التعاون بين دول منطقة الساحل والصحراء الأفريقية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. فمن خلال مشاركتها الفعالة في منظمة **النيباد** (الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا)، تسعى الجزائر إلى تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية في المجالات الأمنية، بما في ذلك مراقبة الحدود ومحاربة شبكات تهريب البشر. كما تتعاون الجزائر مع الهيئات الأمنية لدول الجوار، لتبادل المعلومات والتنسيق في التصدي للهجرة غير الشرعية[3] .

بهذه الجهود الدبلوماسية، تسعى الجزائر إلى تحقيق توازن بين الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة تدفقات الهجرة غير الشرعية القادمة من القارة الإفريقية، مع الحفاظ على أمنها الوطني واستقرارها.

رابعا: إجراءات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين كآليتين لمكافحة الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري

تتمتع الدولة بالسيادة الكاملة على إقليمها مما يمنحها الحق في فرض قوانينها على جميع الأفراد المتواجدين داخل حدودها، سواء كانوا من مواطنيها أو من الأجانب المقيمين فيها. وبناءً على هذا المبدأ يلتزم الأجانب الموجودون على أراضي الدولة باحترام قوانينها والمحافظة على النظام العام والآداب العامة وفقًا للضوابط القانونية المعمول بها.

وفي هذا الإطار تمتلك الدولة الحق في اتخاذ إجراءات الترحيل ضد أي أجنبي يُثبت انتهاكه للقوانين الوطنية أو تهديده للأمن والاستقرار، أو تشكيله خطرًا على النظام العام والأداب العامة. وباعتبار أن المهاجرين غير الشرعيين يتواجدون داخل الإقليم الوطني دون سند قانوني، فإن ذلك يُعدّ مخالفة صريحة للتشريعات السارية مما يخول للسلطات المختصة اتخاذ التدابير القانونية لترحيلهم، مع مراعاة الضمانات الأساسية التي تكفل احترام كرامتهم الإنسانية وحقوقهم وفقًا للمعايير الدولية.

قام المشرّع الجزائري بتنظيم مسألة ترحيل الأجانب سواء كانوا مقيمين بصفة قانونية أو متواجدين بصفة غير شرعية، من خلال أحكام القانون 11/08 المتعلق بتنظيم دخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم في الجزائر. ويتناول هذا الموضوع مختلف الإجراءات القانونية التي تحكم عملية الترحيل، وهو ما سيتم تسليط الضوء عليه في هذه الجزئية. [3]

1- أشكال ترحيل المهاجرين غير الشرعيين

حدد المشرّع الجزائري عدة أنواع من الإجراءات القانونية المتعلقة بترحيل المهاجرين غير الشرعيين، والتي تشمل الإبعاد والطرد إلى الحدود، بالإضافة إلى تخصيص أماكن مخصصة لانتظار وإقامة هؤلاء المهاجرين إلى حين تنفيذ قرارات الترحيل. وقد تم تنظيم هذه التدابير بموجب أحكام المواد 30وما يليها من القانون 11/08 المتعلق بتنظيم دخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم في الجزائر، وذلك بهدف ضمان تطبيق الإجراءات وفق إطار قانوني واضح ومتوافق مع المعايير المعمول بها.

أ- **الإبعاد:** يُعد الإبعاد إجراءً إداريًا تتخذه الدولة بحق الأجنبي المقيم على إقليمها متى توفرت الأسباب القانونية التي تستدعي ذلك، حيث يُلزم بموجبه بمغادرة البلاد خلال فترة زمنية محددة وإلا تعيّن على السلطات تنفيذه قسرًا. [6]

يهدف هذا الإجراء إلى إخراج الأجنبي من الإقليم الوطني عندما يشكّل وجوده أو نشاطه تهديدًا للنظام العام أو للمصالح الوطنية أو لاستقلال الدولة وسيادتها. ويُتخذ الإبعاد كإجراء وقائي لضمان الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي، بما ينسجم مع مقتضيات السياسات العامة للدولة .[6]

من خلال هذا التعريف يتضح أن الأصل في الإبعاد أنه يكون صادرا في حق الفرد، ولكن يجوز أن يكون صادرا في حق العديد من الافراد مثلما يسمى: " الابعاد الجماعي" الذي يصدر في حق المهاجرين غير الشرعيين.

ب- **الطرد الى الحدود:** بالإضافة إلى إجراء الإبعاد تمتلك الدولة صلاحية إصدار قرارات بطرد الأجانب متى توافرت الأسباب القانونية التي تستوجب ذلك، وقد نظّم المشرّع الجزائري أحكام الطرد في المادة **36**وما يليها من القانون رقم **11/08**.

يُعد الطرد إلى الحدود إجراءً إداريًا بحتًا تتخذه السلطات المختصة ويكتسي طابعًا أمنيًا، إذ يهدف أساسًا إلى حماية الأمن العام وضمان المصالح العليا للدولة. وفي التشريع الجزائري يُنفَّذ الطرد بموجب قرار يصدر عن الوالي المختص إقليميًا، ويستهدف الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية أو المهاجرين غير الشرعيين الذين لم يتم تسوية أوضاعهم الإدارية وذلك وفقًا لما تقضي به المادة **36**من القانون المذكور .[3]

أ- **حالات الطرد:**

- عند ممارسة الأجنبي لنشاطات منافية للأخلاق والسكينة العامة، أو أن تكون نشاطاته تمس بالمصالح العليا للوطن، أو أن تتم إدانته نتيجة لهذه الأفعال، كأن يقوم بممارسة الدعارة، وأن يقوم بأي تصرفات تدخل في إطار المؤامرات والدسائس ضد الدولة، وهي أسباب كافية للطرد.
- الأجنبي الذي يدخل الى الجزائر بطريقة غير شرعية أو يقيم بصفة غير قانونية على الإقليم الجزائري وهذا حسب ما تقضي به المادة 36 من القانون رقم 11/08، ويعتبر الأجنبي مهاجرا غير شرعي إذا خالف أحكام المادة 04 من القانون سالف الذكر والأحكام الأخرى ذات الصلة. [8]

يجدر التنويه إلى أن قرارات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، سواء تعلقت بالطرد أو الإبعاد، تُعد واجبة التنفيذ بمجرد استيفائها للإجراءات القانونية المقررة. وبناءً على ذلك، يكون المهاجر المعني مُلزَمًا بالامتثال للقرار الصادر بحقه، وإلا فإنه يعرّض نفسه للمساءلة القانونية وفقًا للأحكام الجزائية المنصوص عليها في التشريعات النافذة. وفي هذا السياق، حدّد المشرّع الجزائري العقوبات المترتبة على مخالفة قرارات الترحيل ضمن أحكام المادة **42**من القانون رقم **11/08**.

2- ضمانات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين

نظرا لخطورة إجراء الترحيل بصورتيه اتجاه المهاجر فقد أحيط بجملة من الضمانات الدولية والوطنية، تهدف الى الحفاظ على حقوق المهاجر الذي صدر ضده قرار الترحيل.

أ- **الضمانات في المواثيق الدولية:** حرص المجتمع الدولي على توفير مجموعة من الضمانات القانونية للمهاجرين غير الشرعيين في مواجهة إجراءات الترحيل المتخذة بحقهم، وذلك ليس بهدف تشجيع الهجرة غير الشرعية، وإنما لضمان احترام كرامتهم وحماية حياتهم وحرياتهم وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تتضمن المواثيق الدولية مجموعة من الضمانات الأساسية التي تحكم عمليات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، وتهدف هذه الضمانات إلى حماية حقوقهم ومنع تعرضهم لأي انتهاكات أثناء عمليات الإبعاد أو الطرد القسري. وتستند هذه الضمانات إلى مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون

الدولي الإنساني، فضلاً عن الاتفاقيات الإقليمية التي تعزز حماية الأفراد من الترحيل التعسفي. ومن بين أهم هذه الضمانات:

- **حظر الطرد الجماعي للمهاجرين غير الشرعيين:** تؤكد المواثيق الدولية على عدم جواز الطرد الجماعي للمهاجرين، حيث يجب أن تخضع كل حالة لدراسة فردية تراعي الظروف الخاصة بكل مهاجر. ويشكل الطرد الجماعي انتهاكًا للمادة **4من البروتوكول رقم 4 للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان**، وكذلك المادة **22من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب**، والتي تمنع الطرد الجماعي باعتباره إجراءً تعسفيًا قد يؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد الأساسية.
- **الحق في الطعن على قرارات الترحيل:** تنص الاتفاقيات الدولية مثل **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 13)** على ضرورة منح المهاجر غير الشرعي فرصة للطعن في قرار ترحيله أمام هيئة قضائية مستقلة. يهدف هذا الإجراء إلى ضمان وجود رقابة قانونية على قرارات الإبعاد ومنع أي تجاوزات قد تؤدي إلى انتهاك حقوق المهاجرين، خاصة إذا كانوا معرضين لخطر الاضطهاد أو سوء المعاملة في بلدهم الأصلي.
- **مبدأ عدم الإعادة القسرية:** يعد مبدأ **عدم الإعادة (Non-refoulement)** أحد أهم المبادئ القانونية الدولية المتعلقة بترحيل المهاجرين، حيث يمنع إعادة أي شخص إلى بلد قد يتعرض فيه للتعذيب أو الاضطهاد أو أي شكل من أشكال المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. وقد نصت على هذا المبدأ **اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين (المادة 33)**، كما تم تأكيده في **اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984**، التي تحظر إعادة الأفراد إلى دول قد يواجهون فيها خطر التعذيب أو سوء المعاملة.
- **حماية الفئات الضعيفة أثناء الترحيل:** تشدد المواثيق الدولية على ضرورة توفير ضمانات إضافية للفئات الأكثر ضعفًا مثل **القُصَّر غير المصحوبين بذويهم والنساء الحوامل والأشخاص ذوي الإعاقة، وضحايا الاتجار بالبشر** .وتنص **اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 (المادة 3)** على ضرورة مراعاة المصلحة الفضلى للطفل في جميع إجراءات الترحيل، مع التأكيد على أهمية إيجاد حلول إنسانية تتناسب مع وضعهم.
- **احترام الحقوق الأساسية أثناء تنفيذ الترحيل:** يجب أن تتم إجراءات الترحيل وفقًا للمعايير الدولية التي تحترم كرامة المهاجرين حيث تؤكد **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم (1990)** على ضرورة ضمان ظروف معيشية لائقة للمهاجرين غير الشرعيين حتى أثناء عمليات الترحيل بما في ذلك تقديم الرعاية الصحية اللازمة وعدم استخدام القوة المفرطة ضدهم. كما تؤكد المنظمات الدولية مثل **منظمة الهجرة الدولية (IOM) والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين(UNHCR)** ، على أهمية توفير سبل آمنة وإنسانية للمهاجرين الذين يتم ترحيلهم مع منحهم الوقت الكافي لتنظيم أوضاعهم قبل مغادرة الدولة.
- **حظر الترحيل التعسفي وضمان عدم التمييز:** يجب أن يستند أي قرار بالترحيل إلى مبررات قانونية واضحة، وألا يكون تعسفيًا أو قائمًا على التمييز العنصري أو الديني أو السياسي. وقد أكدت **المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان** في العديد من أحكامها أن الطرد التعسفي ينتهك **المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان**، التي تضمن حق الأفراد في الحياة الأسرية والحماية من التدخل غير المبرر من قبل السلطات. [3]

تشكل هذه الضمانات إطارًا قانونيًا ملزمًا للدول حيث تفرض عليها احترام حقوق المهاجرين غير الشرعيين أثناء عمليات الترحيل وتمنع أي ممارسات قد تنتهك حقوق الإنسان. وتبرز أهمية هذه الضمانات بشكل خاص في حالة المهاجرين الأفارقة في الجزائر حيث تتعامل السلطات الجزائرية مع هذه الظاهرة وفقًا لالتزاماتها الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن القومي وحماية حقوق الأفراد.

ب- **الضمانات في التشريع الجزائري:** كرّس التشريع الجزائري مجموعة من الضمانات القانونية لحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين خلال إجراءات الترحيل، وذلك بما ينسجم مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان. وتشمل هذه الضمانات ما يلي:

- **حق التظلم والطعن :**يمنح القانون الجزائري المهاجر غير الشرعي الحق في الطعن في قرارات الترحيل أو الطرد، حيث يمكنه اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة للطعن في القرار الصادر بحقه.
- **الاحترام الكامل للكرامة الإنسانية :**يوجب القانون تنفيذ إجراءات الترحيل بطريقة تحترم كرامة المهاجر، وتمنع تعريضه لأي معاملة قاسية أو مهينة أثناء تنفيذ القرار.
- **عدم الإبعاد القسري إلى دول تشكل خطرًا على حياته :**يحظر التشريع الجزائري ترحيل المهاجر إلى دولة يمكن أن يتعرض فيها لخطر الاضطهاد أو التعذيب أو انتهاك حقوقه الأساسية، تماشياً مع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر.
- **التكفل الإنساني بالمهاجرين غير الشرعيين قبل الترحيل :**يتعين على السلطات المختصة توفير الرعاية الأساسية للمهاجرين غير الشرعيين خلال فترة احتجازهم أو انتظار ترحيلهم، بما في ذلك تقديم المساعدات الصحية والغذائية الضرورية.
- **الرقابة القضائية على إجراءات الترحيل :**يخضع تنفيذ قرارات الترحيل لمراقبة الجهات القضائية المختصة، لضمان عدم التعسف في تطبيقها، واحترام حقوق المهاجرين وفقًا للقوانين الوطنية والمعايير الدولية.

تعكس هذه الضمانات التوازن الذي يسعى المشرع الجزائري إلى تحقيقه بين ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية الحقوق الأساسية للمهاجرين، بما يضمن التزام الدولة بمبادئ العدالة والإنسانية.

المحور الثاني: التحديات التشريعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في شمال إفريقيا (الجزائر نموذجا) و الإصلاحات الممكنة لمعالجتها

تشكّل الهجرة غير الشرعية إحدى القضايا المعقدة التي تواجه دول شمال إفريقيا، نظرًا لموقعها الجغرافي الذي يجعلها نقطة عبور رئيسية نحو أوروبا. وتواجه هذه الدول تحديات تشريعية متعددة في سبيل مكافحة الظاهرة، تتعلق بملاءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية، وتحقيق التوازن بين الأمن القومي واحترام حقوق المهاجرين. وفي ظل التطورات الراهنة، أصبح من الضروري تحليل الإطار القانوني القائم واستكشاف السبل الكفيلة بتعزيزه لمواجهة الظاهرة بفعالية.

أولا: إشكالات تعارض تطبيق النصوص العقابية على المهاجرين غير الشرعيين

1. **تعارض النصوص الوطنية مع الاتفاقيات الدولية:**
تنص المادة 175 من قانون العقوبات الجزائري على تجريم دخول الأراضي الجزائرية بطريقة غير شرعية، مما يجعل مجرد الدخول غير القانوني جريمة تستوجب العقوبة. ومع ذلك، فإن هذه المادة تتعارض مع بعض الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، مثل الاتفاقية رقم 11-08 الخاصة بحقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. فالمواثيق الدولية تشدد على أهمية احترام حقوق الإنسان حتى بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين، وتدعو إلى عدم تجريم الهجرة غير الشرعية بحد ذاتها، بل التركيز على الجرائم المرتبطة بها.

2. **إشكالية تعريف "المهاجر غير الشرعي":**
يختلف التشريع الجزائري عن الاتفاقيات الدولية في تعريف "المهاجر غير الشرعي". فالتشريع الجزائري يعتبر أي شخص يدخل التراب الوطني دون تصريح رسمي مهاجراً غير شرعياً، بينما تسعى الاتفاقيات الدولية إلى تحديد هذا المصطلح بناءً على نوايا الشخص أو الظروف التي دفعته للدخول غير المشروع. هذا الاختلاف يؤدي إلى صعوبات في التطبيق العملي، حيث يتم تفسير النصوص الوطنية بشكل قد لا يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. [9]

3. **التباين في مواقف الفقهاء والقضاة:**
يشهد النظام القانوني الجزائري جدلاً كبيرًا حول مدى توافق النصوص الوطنية مع الاتفاقيات الدولية. فبعض الفقهاء يعتبرون أن النصوص الوطنية تخالف الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، بينما يرى آخرون أن الأولوية يجب أن تكون للنصوص الوطنية في ظل سيادة الدولة. هذا التباين في المواقف يعكس التحديات الكبيرة التي تواجه القضاة والمسؤولين في تطبيق القوانين المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين.

4. **تحديات التطبيق العملي**
تواجه السلطات الجزائرية تحديات كبيرة في تحقيق التوازن بين مكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية الحدود من جهة، واحترام الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق المهاجرين من جهة أخرى. فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن مفهوم "الهجرة غير الشرعية" في التشريع الجزائري غالباً ما يتم تفسيره بشكل واسع يتجاوز النطاق الذي تسمح به الاتفاقيات الدولية. وهذا يؤدي إلى تطبيق عقوبات قد تكون غير متناسبة مع الفعل المرتكب، مما يثير تساؤلات حول مدى توافق هذه السياسات مع المبادئ الإنسانية.

5. **إشكالية عدم التنسيق بين الجهات المعنية**
يبرز غياب آلية واضحة للتنسيق بين مختلف الجهات المعنية بتطبيق القوانين المتعلقة بالهجرة كإشكالية رئيسية. فعدم التنسيق يؤدي إلى تضارب في القرارات والإجراءات، مما يزيد من تعقيد التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين. كما أن غياب إطار تنظيمي واضح يعيق تنفيذ السياسات بشكل فعال ومتسق مع الالتزامات الدولية.

6. **إشكالية العقوبات والتدابير البديلة:**
يعتمد النظام الجزائري بشكل رئيسي على العقوبات السالبة للحرية كوسيلة للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، رغم ما تدعو إليه الاتفاقيات الدولية من استخدام تدابير بديلة أكثر إنسانية. فالعقوبات السالبة للحرية غالباً ما تكون غير متناسبة مع طبيعة الجريمة، مما يثير تساؤلات حول مدى انسجام التشريع الجزائري مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ثانيا: إشكال ازدواجية متابعة المهاجرين غير الشرعيين المرحلين

1- الإطار القانوني للازدواجية المتابعة:

تُشكّل مسألة ازدواجية المتابعة القانونية للمهاجرين غير الشرعيين المرحّلين إحدى الإشكاليات البارزة في مجال القانون الجنائي والهجرة، وذلك نتيجة للتداخل القائم بين التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية. يطرح هذا الموضوع تساؤلات قانونية هامة حول كيفية تعامل المنظومة القانونية الجزائرية مع هؤلاء المهاجرين، لا سيما في الحالات التي يتم فيها ترحيلهم بعد دخولهم الأراضي الجزائرية بطريقة غير قانونية، ومدى إمكانية إخضاعهم لمتابعة قضائية جديدة عند عودتهم أو في حال ارتكابهم جرائم أخرى.

- من الناحية القانونية، تنص المادة 175 من قانون العقوبات الجزائري على تجريم الدخول غير الشرعي إلى التراب الوطني، وهو ما يُعتبر الأساس القانوني للملاحقة القضائية الأولى التي يخضع لها المهاجر غير الشرعي عند ضبطه داخل الحدود الجزائرية. إلا أن الإشكال يظهر عند النظر في الوضع القانوني للمهاجر بعد ترحيله، وما إذا كان يمكن متابعته مجددًا إذا عاد إلى البلاد أو ارتكب أفعالًا أخرى تُصنّف كجرائم بموجب القانون الجزائري.
- في المقابل، تلتزم الجزائر بالعديد من الاتفاقيات الدولية التي تؤطر حقوق المهاجرين، مثل **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم**، والتي تؤكد على عدم تحميل المهاجرين غير النظاميين مسؤولية جنائية أو مدنية إضافية فقط بسبب وضعهم غير القانوني. هذه الالتزامات الدولية تثير تساؤلات حول مدى توافق القوانين الجزائرية مع المبادئ التي تنادي بها هذه الاتفاقيات، مما يؤدي في بعض الحالات إلى تعارض في التطبيق القانوني بين مقتضيات القانون الوطني والالتزامات الدولية، وهو ما يستدعي البحث في سبل تحقيق التوازن بين احترام السيادة الوطنية في تطبيق القوانين وبين الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان

2- الإشكاليات الناجمة عن الازدواجية: تعارض النصوص الوطنية والدولية:

يواجه النظام القانوني الجزائري تحديات قانونية معقدة تتعلق بمواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية. فمن جهة، تتبنى القوانين الجزائرية نهجًا صارمًا يجرّم الهجرة غير الشرعية، استنادًا إلى مقتضيات حماية السيادة الوطنية وتعزيز الأمن الداخلي. ومن جهة أخرى، تفرض الاتفاقيات الدولية، التي تعد الجزائر طرفًا فيها، التزامات قانونية تجاه حماية حقوق المهاجرين، بمن فيهم غير النظاميين، وذلك وفقًا لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي.

وتتجلى هذه الإشكالية بوضوح في حالات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، حيث قد يتم إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية استنادًا إلى القوانين الوطنية، لكن عند عودتهم مجددًا إلى الجزائر، يُلاحقون قضائيًا بناءً على الوقائع نفسها، وهو ما يثير إشكالات قانونية تتعلق بمبدأ "عدم المحاكمة عن الجرم ذاته (ne bis in idem)." كما أن بعض النصوص الوطنية قد تتعارض مع التزامات الجزائر الدولية، لا سيما

تلك المتعلقة بحظر الطرد الجماعي وحماية الفئات الهشة من المهاجرين، مثل النساء والأطفال وطالبي اللجوء.

وتنعكس هذه الازدواجية القانونية سلبًا على فعالية السياسات التشريعية، إذ قد تؤدي إلى تناقضات في التطبيق وإلى انتقادات من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. لذا، يصبح من الضروري البحث في سبل التوفيق بين مقتضيات الأمن القومي والالتزامات الدولية، من خلال مراجعة القوانين الوطنية وتحديثها لضمان توافقها مع المعايير الدولية، مع مراعاة خصوصيات الدولة الجزائرية والتحديات التي تواجهها في هذا المجال.

3- **إشكالية إعادة الترحيل والمتابعة القضائية:**

تُعد مسألة إعادة الترحيل والمتابعة القضائية للمهاجرين غير الشرعيين من الإشكاليات القانونية والإنسانية المعقدة حيث تطرح العديد من التحديات على المستويين الوطني والدولي. فتشير الدراسات إلى أن بعض المهاجرين غير الشرعيين الذين يتم ترحيلهم من الجزائر يجدون أنفسهم مجبرين على العودة إلى البلاد مرة أخرى، وذلك نتيجة لظروف قاهرة مثل النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية، والأوضاع الاقتصادية المتدهورة في بلدانهم الأصلية. هذه العوامل تدفعهم إلى إعادة محاولة دخول الأراضي الجزائرية بطرق غير نظامية، مما يضعهم مجددًا تحت طائلة القانون الوطني.

وفقًا للمادة 175 من قانون العقوبات الجزائري يُعد الدخول غير الشرعي إلى التراب الوطني جريمة يُعاقب عليها القانون وهو ما يؤدي إلى متابعة هؤلاء المهاجرين قضائيًا عند ضبطهم مجددًا. هذه الممارسة تثير إشكالية قانونية تتعلق بازدواجية المتابعة حيث يتم معاقبة الأفراد أكثر من مرة على فعل متكرر ناجم عن دوافع اضطرارية خارجة عن إرادتهم. وفي هذا السياق تُطرح تساؤلات حول مدى انسجام هذه الممارسات مع **مبدأ عدم العقاب المزدوج**(ne bis in idem) ، الذي يعد من المبادئ الأساسية في القانون الجنائي، ويقضي بعدم جواز محاكمة الشخص ومعاقبته أكثر من مرة عن ذات الفعل في ظل نفس الظروف.

علاوة على ذلك قد تتعارض هذه الإجراءات مع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر من خلال المصادقة على اتفاقيات تحمي حقوق المهاجرين. من بين هذه الاتفاقيات، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي تؤكد على ضرورة توفير الحماية للمهاجرين غير الشرعيين بدلاً من تعريضهم لعقوبات متكررة. وتدعو هذه الاتفاقيات إلى تبني سياسات تراعي الأبعاد الإنسانية للهجرة غير النظامية، من خلال التركيز على الحلول البديلة مثل إدماج المهاجرين أو تسهيل عودتهم الطوعية إلى بلدانهم الأصلية بدلاً من الاكتفاء بالإجراءات العقابية.

وبناءً على ذلك يبرز التساؤل حول ضرورة إعادة النظر في النهج القانوني المتبع تجاه المهاجرين غير الشرعيين المرحّلين، بحيث يتم التوفيق بين مقتضيات السيادة الوطنية ومتطلبات احترام حقوق الإنسان، بما يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال.

7. **إشكالية التمييز بين الجرائم:**

تُعد مسألة التمييز بين الجرائم في سياق الهجرة غير الشرعية من القضايا القانونية الشائكة التي تثير إشكالات متعددة، لا سيما فيما يتعلق بمدى وضوح التشريعات الوطنية في التفريق بين الجريمة الأصلية والجريمة المتكررة. يتمثل هذا الإشكال في تحديد ما إذا كانت المتابعة القضائية الثانية للمهاجر غير الشرعي تستند إلى ارتكابه جريمة جديدة، أم أنها مجرد امتداد للجريمة السابقة المتمثلة في الدخول غير القانوني إلى الأراضي الجزائرية.

ينص التشريع الجزائري وتحديدًا المادة 175 من قانون العقوبات، على تجريم الدخول غير الشرعي إلى التراب الوطني مما يشكّل الأساس القانوني للملاحقة القضائية الأولى. إلا أن الغموض القانوني يبرز عند عودة المهاجرين غير الشرعيين المرحّلين إلى الجزائر بطريقة غير نظامية، حيث لا يفرق القانون بوضوح بين الدخول غير الشرعي الأول وبين تكرار الفعل بعد الترحيل، ونتيجة لهذا الغموض قد يتم إخضاع الأفراد لمتابعة قضائية جديدة ومعاقبتهم مجددًا على فعل سبق وأن عوقبوا عليه، مما يثير تساؤلات حول مدى التناسب بين العقوبة والفعل الإجرامي، ومدى انسجام ذلك مع المبادئ القانونية المستقرة.

من الناحية القانونية هناك فرق جوهري بين "الجريمة المتكررة" و"الجريمة الجديدة"، حيث يفترض في الجريمة الجديدة أن تتوفر أركان قانونية مستقلة عن الجريمة السابقة، في حين أن الجريمة المتكررة تعني إعادة ارتكاب ذات الفعل دون تغيير جوهري في الظروف المحيطة به، وغياب هذا التمييز في التشريع الجزائري يجعل من الصعب تحديد ما إذا كان المهاجر غير الشرعي الذي يعود إلى البلاد بعد الترحيل يُحاسب على فعل جديد أم أنه يُعاقب مجددًا على نفس الجريمة السابقة، وهو ما قد يؤدي إلى فرض عقوبات قد تكون غير متناسبة مع طبيعة المخالفة.

علاوة على ذلك فإن هذا اللبس القانوني قد يتعارض مع المبادئ الأساسية في القانون الجنائي، مثل مبدأ عدم العقاب المزدوج(ne bis in idem) الذي يحظر محاكمة الشخص مرتين على نفس الجريمة، وكذلك مع الالتزامات الدولية التي تؤكد على ضرورة مراعاة الظروف الإنسانية للمهاجرين غير النظاميين. وفي هذا السياق تدعو الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إلى تبني سياسات عقابية أكثر إنصافًا، تأخذ بعين الاعتبار الأسباب القهرية التي تدفع الأفراد إلى تكرار دخولهم غير النظامي إلى بلد معين.

لذلك يبرز هذا الإشكال كأحد التحديات التي تستوجب إعادة النظر في المنظومة القانونية المنظمة للهجرة غير الشرعية في الجزائر، وذلك من خلال وضع إطار قانوني أكثر وضوحًا يميز بين الجرائم المتكررة والجرائم الجديدة، بما يحقق العدالة القانونية ويحفظ في الوقت ذاته حقوق المهاجرين وفقًا للمعايير الدولية المعتمدة. [9]

ثالثا: الإصلاحات القانونية الممكنة لمعالجة التحديات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية في شمال إفريقيا

الهجرة غير الشرعية تعد واحدة من أبرز القضايا السياسية والإنسانية التي تواجه دول شمال إفريقيا، والتي تعتبر بوابة عبور رئيسية نحو أوروبا ومع استمرار تدفق المهاجرين، يبرز تحدٍ كبير يتمثل في كيفية موازنة دول هذه المنطقة بين مكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق المهاجرين، خاصة في ظل تعقيدات التشريعات الوطنية والدولية. في هذا السياق يتطلب الأمر إصلاحات قانونية عميقة لتطوير إطار قانوني يتماشى مع المعايير الدولية ويحترم حقوق الإنسان، مع تعزيز فعالية السياسات الأمنية والحدودية لمكافحة الظاهرة.

1- **ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان**

تُعتبر **المواءمة بين التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية** واحدة من

التحديات الرئيسية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية. فالعديد من القوانين الوطنية، مثل المادة 175 من قانون العقوبات الجزائري، تجرم الهجرة غير الشرعية بشكل شامل مما يؤدي إلى فرض عقوبات صارمة قد لا تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. من جانب آخر تنص العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم**، على ضرورة **حماية حقوق المهاجرين** حتى في حالات الهجرة غير النظامية.

إصلاح التشريعات الوطنية يتطلب إعادة النظر في **تصنيف الهجرة غير الشرعية** بحيث لا يتم التعامل معها فقط كجريمة تعاقب عليها القوانين الجنائية، بل يتم تحديد العقوبات بناءً على **الظروف الخاصة بكل حالة** .كما ينبغي أن يشمل التشريع الجزائري تعديلات تتماشى مع **المبادئ الدولية** المتعلقة بالحقوق الإنسانية، مثل تلك التي نصت عليها **إعلانات الأمم المتحدة** .إضافة إلى ذلك يمكن تطوير استراتيجيات تشريعية تركز عل الحلول **الإنسانية** أكثر من الإجراءات **العقابية**.

2- تعريف "المهاجر غير الشرعي" وتكييف القوانين مع ظروف الهجرة القسرية

من بين أبرز الإشكاليات التشريعية التي تواجهها دول شمال إفريقيا بما في ذلك الجزائر هو **تعريف المهاجر غير الشرعي** في إطار قوانين الهجرة. حيث أن التشريع الجزائري يعمد إلى تصنيف أي شخص يدخل الأراضي بطريقة غير قانونية على أنه مهاجر غير شرعي، دون الأخذ في الاعتبار **الظروف الإنسانية** التي قد تدفع هؤلاء الأفراد للهجرة مثل النزاعات المسلحة، الاضطرابات الاقتصادية، أو الظروف السياسية القاسية في بلدانهم الأصلية.

الإصلاحات القانونية يجب أن تشمل تعديل هذا التعريف ليأخذ في الحسبان **الأبعاد الإنسانية** للهجرة غير النظامية، فينبغي أن يتم اعتماد تعريف قانوني أكثر دقة للهجرة غير الشرعية يتماشى مع الجهود الوطنية والدولية لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها.

في هذا السياق يمكن أن تتضمن التعديلات القانونية استحداث إطار تشريعي أكثر صرامة لمكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر التي تستغل هشاشة بعض الفئات، لا سيما النساء والأطفال، مع تعزيز آليات المراقبة الحدودية والتعاون الدولي للحد من التدفقات غير النظامية للمهاجرين. كما ينبغي أن يتضمن القانون تصنيفًا دقيقًا للفئات المستضعفة التي قد تحتاج إلى حماية مؤقتة وفقًا لمقتضيات الأمن الوطني والمصلحة العامة، دون أن يكون ذلك مدخلًا لتقنين الهجرة غير الشرعية أو التساهل في تطبيق القوانين الرادعة.

إن تحقيق التوازن بين حماية الفئات الهشة ومكافحة الهجرة غير الشرعية يتطلب وضع آليات فعالة لترحيل المهاجرين غير النظاميين مع ضمان احترام حقوقهم الأساسية وفقًا للمعايير الدولية، وذلك في إطار سياسات وطنية شاملة تهدف إلى تجفيف منابع الهجرة غير القانونية من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدّرة للمهاجرين، وتعزيز سبل الهجرة القانونية والمنظمة كبديل مستدام.

3- تبني تدابير بديلة للعقوبات السالبة للحرية

يُعتبر تعديل السياسة العقابية المتبعة في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين من الإصلاحات الجوهرية التي ينبغي تنفيذها لتعزيز فعالية مكافحة الهجرة غير الشرعية مع مراعاة الأبعاد الإنسانية. فالنظام القانوني الجزائري يعتمد حاليًا على العقوبات السجنية كأداة رئيسية لمواجهة هذه الظاهرة، إلا أن هذا النهج يتعارض مع التوجهات الدولية الحديثة التي تدعو إلى اعتماد تدابير بديلة أكثر فاعلية وإنسانية، تتماشى مع المبادئ التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المهاجرين.

في هذا الإطار يمكن تبني مجموعة من الإجراءات البديلة التي تساهم في الحد من الظاهرة دون اللجوء إلى العقوبات السالبة للحرية، مثل برامج العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية، وفقًا لاتفاقيات دولية تحترم حقوقهم الأساسية وتراعي الأوضاع الإنسانية التي دفعتهم للهجرة. كما يمكن تعزيز آليات إعادة التأهيل الاجتماعي من خلال التعاون مع المنظمات الإنسانية المحلية والدولية لضمان تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمهاجرين، بما يساهم في دمجهم في مجتمعاتهم الأصلية بشكل مستدام.

علاوة على ذلك، يمكن أن تشمل الإصلاحات القانونية إدراج برامج تدريبية ومهنية للمهاجرين غير الشرعيين لتمكينهم من اكتساب مهارات تساعدهم على الاندماج في أسواق العمل عند عودتهم إلى بلدانهم، أو حتى في حال إقامتهم المؤقتة تحت أطر قانونية منظمة. إن اعتماد هذه التدابير البديلة لا يساهم فقط في تقليل الضغط على المؤسسات العقابية، بل يعزز أيضًا من نجاعة السياسات الوطنية في الحد من الهجرة غير الشرعية بأسلوب أكثر استدامة وعدالة.

4- تحديث سياسة الترحيل وإصلاح آلية العودة الطوعية

من التحديات المهمة التي تثير القلق في العديد من التشريعات الوطنية في شمال إفريقيا هو **الإجراء المتكرر للترحيل**، حيث يُعيد المهاجرون غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية بعد الترحيل، ليعودوا مرة أخرى إلى نفس الدول بطريقة غير شرعية بسبب الظروف الاقتصادية أو السياسية المزرية في بلدانهم. في هذا السياق تبرز **إشكالية الترحيل المتكرر** للمهاجرين غير الشرعيين والتي تتعارض مع **المبادئ الإنسانية**.

تستلزم هذه القضية إصلاحات قانونية تهدف إلى تطوير **سياسات ترحيل مرنة** تسمح بـ **العودة الطوعية** للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بمساعدة المنظمات الإنسانية. في إطار التعاون الدولي، فيمكن توسيع آليات العودة الطوعية لتشمل الدعم المادي والنفسي للمهاجرين، بالإضافة إلى تقديم **فرص العمل** أو **التدريب المهني** عند عودتهم إلى أوطانهم. كذلك يجب تعديل السياسات لتفادي **العقوبات المزدوجة** في حال عودة المهاجرين إلى الجزائر بعد ترحيلهم، بما يتماشى مع مبدأ **"عدم المحاكمة عن الجرم ذاته"** (ne bis in idem).

5- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في إدارة الهجرة غير الشرعية

تُعدّ الهجرة غير الشرعية من إفريقيا جنوب الصحراء نحو دول شمال إفريقيا تحديًا متزايدًا حيث تواجه هذه الدول ضغوطًا متزايدة نتيجة تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين. وقد أدّى هذا الوضع إلى العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، من بينها زيادة معدلات الجريمة وانتشار الأوبئة، والضغوط على البنية التحتية والخدمات العامة. لذلك من الضروري أن تعتمد الجزائر إلى جانب دول شمال إفريقيا الأخرى نهجًا أكثر صرامة في التعامل مع هذه الظاهرة من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ومنع تحول هذه الدول إلى وجهات استيطان دائمة للمهاجرين غير النظاميين.

فينبغي أن تركز السياسات الجزائرية على ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية في إطار اتفاقيات واضحة مع الدول الإفريقية المصدرة للهجرة، مع التأكيد على ضرورة تحمّل هذه الدول لمسؤولياتها في منع تدفق

مواطنيها نحو الشمال. ويمكن تحقيق ذلك من خلال فرض رقابة صارمة على الحدود الجنوبية للجزائر وتعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي مع دول الساحل لمكافحة شبكات تهريب البشر والاتجار بالمهاجرين الذين غالبًا ما يتم استغلالهم من قبل جماعات إجرامية وإرهابية تنشط في المنطقة.

إضافة إلى ذلك ينبغي على الجزائر العمل على تطوير استراتيجية وطنية فعالة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، تشمل تشديد القوانين الخاصة بالإقامة والعمل غير القانوني واتخاذ تدابير صارمة ضد أي نشاط يسهل وجود المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد. كما يتعين تعزيز آليات التفتيش والمراقبة في المدن الكبرى والمناطق الحدودية لضمان عدم اندماج هؤلاء المهاجرين بشكل غير قانوني في المجتمع، مما قد يؤدي إلى تداعيات سلبية خطيرة على الأمن والاستقرار.

ويعتبر التعاون مع المنظمات الدولية أمرًا ضروريًا لضمان إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بشكل منظم وسريع، مع توفير دعم لوجستي ومالي لعمليات الترحيل. وفي هذا السياق يمكن تعزيز التنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لتنفيذ برامج عودة طوعية للمهاجرين، إلى جانب العمل مع الاتحاد الأوروبي للحصول على دعم تقني ومالي لتحسين آليات ضبط الحدود وتعزيز قدرات أجهزة الأمن في التعامل مع هذه الظاهرة.

على صعيد آخر يجب تعزيز حوكمة الحدود من خلال تبني أنظمة رقابة حديثة تعتمد على التكنولوجيا المتطورة، مثل الأقمار الصناعية والطائرات المسيّرة، لضمان مراقبة أكثر فاعلية للممرات الحدودية ومنع تسلل المهاجرين غير الشرعيين. كما يتعين تكثيف التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي لضبط طرق الهجرة غير الشرعية والحد من أنشطة الشبكات الإجرامية التي تستغل المهاجرين في تهريب المخدرات، الاتجار بالبشر، ونقل الأسلحة عبر الحدود.

ويمكن القول ان الجزائر ودول شمال إفريقيا تحتاج إلى تبني نهج صارم وحاسم لمنع تحولها إلى وجهات استيطان دائمة للمهاجرين غير الشرعيين، وذلك من خلال تشديد الرقابة على الحدود، ترحيل المخالفين، وفرض قوانين صارمة تمنع توطينهم داخل المجتمع. كما ينبغي أن يكون هناك تعاون إقليمي ودولي أكبر لضمان تحمل كل طرف لمسؤولياته في معالجة هذه الظاهرة وفقًا لمبدأ احترام السيادة الوطنية وحماية الأمن القومي.

الخاتمة

تُعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من جنوب الصحراء الكبرى عبر شمال أفريقيا واحدة من أبرز التحديات التي تواجه دول المنطقة، سواء من الناحية التشريعية أو الأمنية أو الإنسانية. وقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على التحديات التشريعية التي تعترض مكافحة هذه الظاهرة في دول شمال إفريقيا، مع التركيز على التجربة الجزائرية كنموذج للتحليل. وبينما تسعى الدول المعنية إلى تحقيق التوازن بين مكافحة الهجرة غير الشرعية واحترام حقوق الإنسان، فإنها تواجه صعوبات متعددة ناجمة عن التباين بين القوانين الوطنية والالتزامات الدولية، وضعف التنسيق الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى التعقيدات المرتبطة بالظروف الإنسانية للمهاجرين.

لقد أظهرت الدراسة أن التحديات التشريعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في دول شمال إفريقيا، خاصة الجزائر تتمثل في عدة نقاط رئيسية. أولاً هناك تباين واضح بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية، حيث تتعارض بعض النصوص القانونية مثل المادة 175 من قانون العقوبات الجزائري مع الاتفاقيات الدولية التي تشدد على احترام حقوق الإنسان وعدم تجريم الهجرة غير الشرعية بحد ذاتها. كما برزت إشكالية تعريف "المهاجر غير الشرعي" إذ يتم تصنيف أي شخص يدخل التراب الوطني دون تصريح رسمي كمهاجر غير شرعي، بينما تسعى الاتفاقيات الدولية إلى تعريف أكثر دقة بناءً على نوايا الشخص أو الظروف المحيطة به. علاوة على ذلك تواجه السلطات تحدي ازدواجية المتابعة القانونية للمهاجرين غير الشرعيين المرحلين حيث يتم محاكمتهم مجددًا عند عودتهم بعد الترحيل، مما يثير تساؤلات حول مدى توافق هذه الممارسات مع مبدأ "عدم المحاكمة عن الجرم ذاته". إضافة إلى ذلك تعاني السياسات الحالية من غياب التنسيق بين الجهات المعنية، ما يؤدي إلى تضارب في القرارات والإجراءات. من جهة أخرى يعتمد النظام القانوني بشكل أساسي على العقوبات السالبة للحرية رغم الدعوات الدولية لاعتماد تدابير بديلة أكثر إنسانية. وأخيرًا تبرز ضرورة تحديث سياسات الترحيل وإصلاح آلية العودة الطوعية حيث تحتاج الدول إلى آليات مرنة تراعي الأبعاد الإنسانية وتوفر دعمًا ماديًا ونفسيًا للمهاجرين المرحلين. هذه النتائج تؤكد الحاجة إلى إصلاحات تشريعية شاملة تحقق التوازن بين الأمن الوطني واحترام حقوق الإنسان.

في ضوء أهمية دراسة موضوع التحديات التشريعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية من جنوب الصحراء الكبرى عبر شمال أفريقيا، تتطلب المرحلة القادمة تبني نهج أكثر شمولية وابتكارًا ولتحقيق ذلك، نقدم التوصيات التالية:

- **مراجعة التشريعات الوطنية:**
- يجب على دول شمال إفريقيا مراجعة تشريعاتها الوطنية لتتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإنسانية للهجرة غير النظامية. ويجب أن تركز القوانين على مكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر بدلاً من معاقبة المهاجرين أنفسهم.
- **اعتماد تدابير بديلة للعقوبات السالبة للحرية:**
- ينبغي تبني برامج العودة الطوعية وإعادة التأهيل الاجتماعي للمهاجرين غير الشرعيين، بالتعاون مع المنظمات الإنسانية المحلية والدولية. كما يمكن تقديم برامج تدريبية ومهنية لتمكين المهاجرين من الاندماج في مجتمعاتهم الأصلية أو أسواق العمل عند عودتهم.
- **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:**
- يجب تعزيز التعاون بين دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين .(UNHCR) ويمكن أن يشمل هذا التعاون تبادل المعلومات الاستخباراتية، تدريب القوات الأمنية، ودعم برامج التنمية في دول المصدر لتقليل دوافع الهجرة.

تحسين حوكمة الحدود:

يجب تبني أنظمة رقابة حدودية حديثة تعتمد على التكنولوجيا المتطورة مثل الأقمار الصناعية والطائرات المسيّرة، لضمان مراقبة أكثر فاعلية للممرات الحدودية ومنع تسلل المهاجرين غير الشرعيين.

- **إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية: يمكن** لدول شمال إفريقيا إنشاء مركز إقليمي مشترك لمكافحة الهجرة غير الشرعية، يكون مسؤولاً عن تنسيق الجهود الإقليمية والدولية، وتوفير الدعم اللوجستي والفني للدول الأعضاء.

Références

[1] ص. ك. م. سالي، "إستراتيجية الجزائر في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية للرعاية الأفارقة،" *مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية و الإنسانية*، p. 448، 449، ديسمبر 2021.

[2] ا. 11/08 *المتعلق بشروط دخول الاجانب الى الجزائر واقامتهم بها* الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, éd., العدد 36 *وتنقلهم فيها*, صفحة 05 .p, الديمقراطية الشعبية, 2008.

[3] الجلفة ع. ز. ج. ,Éd. «الاحكام القانونية لترحيل المهاجرين غير الشرعيين», *مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية*، صفحو 583, جوان 2019 .p.

[4] ا. 01/09 *المتضمن المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم للأمر* الجريدة éd., العدد 15 *156/66 والمتضمن قانون العقوبات*, الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, 2009 .p, صفحة 04.

[5] ب. أسماء, «تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري: دراسة حالة المهاجرين الأفارقة», *مجلة القانون، المجتمع والسلطة*, p. 91, 2021.

[6] ع. إبتسام, «إبعاد وطرد الأجانب كآلية للحد من الهجرة غير الشرعية», *مجلة الحقوق والحريات*, p. 2021 أكتوبر 204, صفحة.

[7] ه. رضا, «مكافحة الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري», p. 34.

[8] ت. نادية, «آليات مواجهة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائر: في الهجرة غير الشرعية وأليات مكافحتها», p. 303, ص، ص 302، اكتوبر 2018.

[9] ب. ف. ر. ا. بدر, «الإشكالات القانونية حول متابعة المهاجرين غير الشرعيين», p. 2018 وما يلها, 124 صفحو.